مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الثالث ـ المجلد الثالث
مارس 2019م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء من 1990-2017

قصي محجوب محمد صالح **عبد العظيم سليمان المهل**
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا || السودان

الملخص: تدرس الورقة التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء لمشاريع البنية التحتية التي تقام بمشاركة القطاع الخاص وتمثلت مشكلة الدراسة في تعاظم الطلب على الخدمات التنموية وخصوصا خدمات ومرافق البنية التحتية وذلك لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية مع عجز الموارد للقطاع العام، وتمثلت أهداف الورقة توضيح اتجاه وقوة ومدى نجاح تجربة مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ورصد وتوضيح دور مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية والتوزيع الجغرافي والقطاعي لتوضيح أي مجموعة دول واي القطاعات حظيت بنصيب اعلى ومنها تنبع اهمية الورقة، وتمثلت فرضيات الورقة بأن هنالك ازدياداً ملحوظاً على الاستثمار في مجال البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الفترة 1990-2017.وأيضاً تتركز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات سريعة العائد وسهولة ووضوح طرق استرجاع عوائدها في الفترة محل الدراسة واتبع المنهج الوصفي التحليلي وخلصت اهم النتائج، بلوغ المشاريع النشطة من إجمالي مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص إلى 94%ونسبة لا تتعدى 5% للمتعثرة في العالم 98% لدول أفريقيا جنوب الصحراء، يدل على نجاح تجربتها وفعاليتها بناءً وتشغيلا، واتجاه القطاع الخاص للاستثمار في البنى التحتية بالتركيز على القطاعات المخصخصة بدرجة أكبر من غيرها مثل قطاع الطاقة والكهرباء والاتصالات ومالها من مميزات في ربحيتها العالية وقلة المخاطر المرتبطة بها بناءً وتشغيلا وسهولة ووضوح استرداد تكاليفها، واوصت الدراسة أولاً بالتركيز على تقديم التسهيلات والضمانات بدخول القطاع الخاص في قطاعات الاتصالات والطاقة ذات القابلية العالية لاستثمار بها مع أيضاً محاولة تذليل العقبات والمعوقات التي تجابه دخول القطاع الخاص للشراكة في قطاعات البنى التحتية الأخرى بتقديم ضمانات اكثر واعفاءات جمركية وضريبية ومحاولة خلق مناخ مناسب بتدعيم القاعدة الاستثمارية المتينة لمشاريع الشراكة بتوفير الهياكل القانونية لها والقواعد والاجراءات وتوحيدها وتوفير استقرار اقتصادي في ثبات معدلات التضخم وسعر الصرف والفائدة واستقرار سياسي وامني لنمو الشراكة وتعزيزها وجذب القطاع الخاص لها وبقوة، تعزيز علاقات التشابك بين القطاع الخاص بين دول أفريقيا جنوب الصحراء لرفع مستوى كفاءة القطاع الخاص وتشاركها وتكاملها في مشروعات بنية تحتية مشتركة تتعدى القطر الواحد في ظل البيئة الجغرافية والاقتصادية والأهداف التنموية المتشابهة.

الكلمات المفتاحية: البنية التحتية، مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاصPPI، التنمية الاقتصادية.

1- المقدمة

إن من اساسيات عملية التنمية واهم عناصر لها هي تتمثل في الأنفاق على بناء وتجديد وتشغيل البنى التحتية في قطاعات النقل والطرق وقطاعات الخدمات العامة مياه وكهرباء وقطاعات الاتصالات والمعلومات وغيرها لأنها تعتبر الركيزة الأساسية التي تقوم عليها التنمية والتجارة وهي معيار مهم تقاس بها مدى تقدم الدول، وعالميا أصبحت شراكة القطاع العام والخاص ظاهرة مسيطرة خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية، بالإضافة إلى القلق العام تجاه عدم كفاءة الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوكالات الحكومية، حيث طبقت شراكة القطاع العام والخاص بشكل رئيسي في مجالات البنية الأساسية الاقتصادية مثل (الاتصالات اللاسلكية والطاقة والمياه والطرق). ولكن بدا مؤخرا الالتفات إلى البنية الأساسية الاجتماعية مثل (الصحة والتعليم والخدمات الأخرى). من المتعارف عليه أن هذه الخدمات كان يتم

تقديمها بشكل أساسي من قبل القطاع العام، إذ يستلزم الكثير منها ضخ استثمارات كبيرة، وتحتاج إلى وقت طويل قبل أن تبدأ في إعطاء عائد، بلغة اقتصادية، وعادة ما تكون الحكومات راغبة في أن تستمر قدرتها في السيطرة على تقديم تلك الخدمات نظرا لضرورتها للمجتمعات الحديثة؛ وتميل عملية تسعير هذه الخدمات . نتيجة لاعتبارات اجتماعية . إلى عدم المرونة. الا أن الخدمات البنية الأساسية المقدمة من قبل القطاع العام اتسمت في الكثير من الحالات بانخفاض درجة كفاءتها، وارتفاع أسعارها، وقلة انتشارها، وإهمال صيانتها.

إن الرغبة في الحصول على خدمات أفضل وبكفاءة أعلى، إضافة إلى الحاجة إلى مصادر إضافية للتمويل تدفع الحكومات بشكل متزايد إلى تبنى شراكة القطاع العام والخاص لتقديم هذه الخدمات.

1-1 مشكلة الورقة البحثية:

تمثلت مشكلة الدراسة في تعاظم الطلب على الخدمات التنموية وخصوصا خدمات ومرافق البنية التحتية وذلك لمقابلة متطلبات التنمية الاقتصادية والتسارع التنموي العالمي وما يفرضه أيضاً التوسع الديمغرافي المتزايد، مما يقود لضرورة التوسع في النفقات والموارد التي يجب أن تخصص لها ومما يضغط شكل مستمر على موارد الحكومات المحدودة للدول النامية.

2-1 الهدف من الورقة البحثية:

1. التعريف بدور مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وتوضيح خصائصها وأنواعها وفوائدها.
2. رصد وتوضيح دور مشاركة القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية والتوزيع الجغرافي والقطاعي واي القطاعات حظيت بنصيب اعلى ولماذا في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

أ- ماهي مجموعات الدول التي يزداد فيها الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص ؟

ب- ماهي القطاعات التي لها نصيب أكبر في الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء ؟

3-1 أهمية الورقة:

تتمثل أهمية الدارسة في الآتي:

1. أهمية علمية:

تأتي الأهمية العلمية للدارسة من أنها يمكن أن تكون إضافة لدارسات سابقة في هذا المجال.

2. أهمية تطبيقية:

هذه الورقة تعكس ترتيب وتبويب وتبيين القطاعات ومجموعات الدول ذات القدر الأكبر من الاستثمار فيها وتوضيح أسبابها.

4-1 فرضيات الورقة

1- هنالك ازدياد ملحوظ على الاستثمار في مجال البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في الفترة 1990-2017.

2- تتركز استثمارات القطاع الخاص في القطاعات سريعة العائد وسهولة ووضوح طرق استرجاع عوائدها في الفترة محل الورقة البحثية.

1-5 المنهج المتبع:

تعتمد الدراسة على مبدأ التكامل بين مناهج البحث العلمي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على معالم المشكلة وتحديد أسبابها وتوصيف العلاقات بينهما، ومن ثم يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في استخلاص النتائج والخروج بالتوصيات.

1-6 حدود الورقة البحثية:

- الحدود الزمانية تنحصر في الفترة من 1990 م- 2017 م.
- الحدود المكانية: العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء.

مصادر معلومات الد راسة:

تم الحصول عليها من مصادر أولية ممثلة في تقارير البنك الدولي ومصادر ثانوية ممثلة في البحوث، الكتب، المراجع والدوريات.

2- الاطار النظري والدراسات السابقة:

دراسة(ميرانا خالد محمد العقيل، 2014): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الأنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1982-2014). حيث كان الإسهام الرئيسي لهذه الدراسة أنها تناولت الأنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص، على خلاف الدراسات السابقة التي تطرقت الى الأنفاق الحكومي بشكل عام. واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري وتحليل البيانات، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي من خلال صياغة نموذج الانحدار المتعدد والذي تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية لا يؤثر في دعم القطاع الخاص، وتوصي الدراسة بتوجيه جزء من مشاريع البنية التحتية لخدمة ودعم القطاع الخاص.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الأنفاق الحكومي والاستثمار في القطاع الخاص دراسة (Munnell,Cook,1990: 13) وتوصلت إلى أن الزيادة في كميات عناصر رأس المال المتضمنة لعناصر البنية التحتية سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج الحقيقي، وأن من أهم العوامل المحددة لتطور الاستثمار الخاص هي استثمارات الحكومة في قطاعات البنية التحتية.

وهدفت دراسات كل من (Röller and Waverman,2001: 909)-(Kellenberg, 2004) إلى تحليل أثر البنية التحتية بشكل خاص على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين قطاعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مفهوم وتعريفات:

- صندوق النقد الدولي: هي الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات، كانت عادة من مسؤولية الدولة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014: 11).
- البنك الدولي: ترتيب تعاقدي طويل الأمد بين جهة أو هيئة عامة وبين جهة خاصة من أجل إتاحة أصل من الأصول أو الخدمات العامة بحيث يتحمل الطرف الخاص مخاطر ومسؤولية إدارية ملموس. (موقع البنك الدولي، السياق).

- هي احد اشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يتم بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة وبشكل اكثر تحديدا فان المفهوم يشير إلى السناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة. (محمد متولى دكرورى، 2003: 11)

ويرى البعض عقد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أي نظام (P.P.P) هو عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أشخاص القطاع الخاص القيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستقلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحددة في مقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزأ طوال مدة الفترة التعاقدية، وتتولى مؤسسات من القطاعين العام والخاص العمل معاً لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين، وخصوصاً في المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية. (الدائرة المالية حكومة دبي، 2010: 4)

تتضمن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص تكوين علاقة تعاونية بين شريك أو أكثر من الجهات الحكومية، وشريك اخر أو أكثر من القطاع الخاص، كما أن الشراكة قد تكون من خلال تنظيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون لكل شريك دور خاص به ويكمل بعضهما الآخر في إطار تنموي واحد. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، 2000: 2)

ولا يوجد أسلوب موحد لتحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص بالمشروعات التنموية يمكن تطبيقه على جميع الحالات، ولكن يمكن الوصول إلى الأسلوب الأمثل في كل حالة علي حدة وذلك اعتماداً على الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة. وأيضاً تتنوع أساليب الشراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته ومسئولياته فيها طبقاً لكل أسلوب، حيث تتدرج تلك الأساليب بدءاً بعقود الخدمات التي تقوم الدولة فيها بتحمل المسئولية الكاملة في التمويل والمخاطر واستثمارات التنفيذ، وانتهاءً بالخصخصة الكاملة أو البيع والتي يقوم القطاع الخاص فيها بتحمل كافة مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع. (البنك الدولي البنية الاساسية من اجل التنمية، 1994: 31)

ثانيا: أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص:

- الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك على (التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية، وضع الأولويات لأهداف ومشروعات البنية الأساسية، مراقبة مقدمي الخدمات وتنظيم الخدمة).
- إدخال الإدارة والكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة، وإشراكه في تحمل المخاطر.
- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالأنفاق العام: بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد، جودة الخدمة المقدمة، المخاطر التي يتحملها المشارك. فالسعر الإجمالي لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة، متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة . التأخيرات... الخ) التي يمكن تواجهها الحكومة.
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد وبالميزانية المحددة.
- تفادى تدهور الأصول والمنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة والتشغيل غير الفعال.

- تحقيق التأكد من الموازنة فيما يختص برأس المال والتكاليف التشغيلية.
- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول والتشغيل والصيانة.
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها بصورة أفضل بواسطة القطاع الخاص في (التصميم والأنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة.

ثالثا: مبررات الشراكة بين القطاع العام والخاص:

- عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها.
- التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية.
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلأني.
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.
- التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
- تحقيق قيمة اعلى للأموال المستثمرة.

1-2 الأنواع:

أ- عقود الخدمة Service Contracts

التعريف: يعتبر عقد الخدمة من أنواع الاتفاقات الملزمة بين طرفين، ويتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وبين شركة أو أكثر من القطاع الخاص ليقوم الأخير ببعض المهام المحددة نظير مقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود محددة وقصيرة وهى تتراوح ما بين ستة شهور إلى سنتين، وتستخدم هذه النوعية من العقود على نطاق واسع في دول كثيرة مثل ماليزيا، والهند، وتشيلي وغيرها لتقديم خدمات عديدة مثل إصلاح وصيانة وإحلال وتجديد شبكات مياه الشرب أو أعمال تشغيل وصيانة محطات رفع مياه الصرف الصحي، وغير ذلك. (محمد سمير زكي، 1999: 42)

المزايا: توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على مهامه الأساسية. ولأن فترة العقد تكون قصيرة يزداد التنافس بين المقاولين مما يشجع على العمل على تحقيق كفاءة الأداء وتخفيض تكاليف العقود.

العيوب: تظل أعباء التشغيل والصيانة على عاتق الحكومة (القطاع العام)، كما تظل مسئولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام. كما يعتمد نجاح الأعمال بالعقد على خبرة الشركة التي تقوم بالأعمال، كما أن تلك النوعية من العقود تؤثر تأثير مباشر على عمالة

التشغيل وتجعلهم عمالة زائدة عن الحاجة إذا لم يتم الاستعانة بهم ضمن أعمال عقد الخدمة. (وزارة الاسكان، القاهرة، 2002: 20)

ب- عقود الإدارة Management Contracts

التعريف: هو اتفاق تتعاقد من خلاله هيئة أو مؤسسة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. وفى هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة وليس حقوق الملكية. وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركة أو بأدائها، كما تبقى المؤسسة العمومية مسئولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات.

المزايا: تستخدم هذه الطريقة في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات وأسعارها حين تعرض للبيع.

وقد ظهر نجاح هذه العقود في عدد من القطاعات بدول عديدة ففي لبنان مثلا طبقت عقود الإدارة في ثلاثة مشروعات هي جمع النفايات وتشغيل وإدارة محرق النفايات ومصنع معالجة النفايات، وفى غينيا بيساو استخدمت هذه الطريقة في قطاع الكهرباء في عام 1986 عندما طلبت الدولة مساعدة فنية من فرنسا لتطوير هذا القطاع، وبعدها تعاقدت مع هيئة الكهرباء الفرنسية لإدارة هذه القطاع وجددت التعاقد عام 1991وكانت النتيجة زيادة في الطاقة الكهربائية وتحسن في أداء التشغيل والكفاءة المالية.

والميزة الرئيسية لعقد الإدارة من وجهة نظر الدولة، أنه يسمح لها بالاحتفاظ بالملكية، كما أنه يمكنها من حل القصور الإداري وذلك بالحصول على أحسن الخبرات الإدارية وفى الوقت نفسه التحكم في نطاق واستخدام هذه الخبرات من خلال عقد الإدارة.

العيوب: تكمن عيوب عقود الإدارة في ازدواجية الإدارة الخاصة والملكية العامة فالمتعاقد مع الدولة لا يتحمل المخاطر حيث تتحمل الدولة أي خسائر ناجمة عن عمليات الشركة، وتلتزم الجهة الحكومية في ظل اشتراطات هذه العقود بسداد مقابل أو أتعاب الإدارة إلى القطاع الخاص في شكل أتعاب محددة وثابتة Lump sum Fees أو في شكل نسبة من أرباح المشروع أو كلاهما معاً وذلك بقصد تحفيز شركة الإدارة على زيادة فعالية المرفق وزيادة كفاءته. (ايهاب الدسوقي، 1995: 86)

ت- عقود الإيجار:

التعريف: هو عقد يمنح من خلاله مالك الأصول (الحكومة) شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها (6-10 سنوات) مقابل دفع إيجار.

وعلى العكس من طريقة عقد الإدارة تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسئولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون.

وقد استخدمت هذه الطريقة كثيرا في عدد من الدول الأفريقية والآسيوية في قطاعات مثل المياه والنقل البرى والمناجم حيث واجهت الدول المعنية صعوبات في جذب المستثمرين. ففي تايلاند طبقت عقود الإيجار في قطاع السكك الحديدية عام 1985 في عدد معين من خطوط نقل الركاب، ومع عام 1990 نجحت التجربة وجذبت الخطوط المؤجرة عدد كبيرا من الركاب وأصبحت تدر أرباحا كبيرة.

المزايا: ومن بين المزايا التي يقدمها التأجير للدولة توفير نفقات التشغيل بدون التخلي عن الملكية، وكذلك الحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق علاوة على وقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى. كما يسمح التأجير بجذب مهارات تقنية وإدارية متطورة مما يساهم في استخدام أصول الشركة بدرجة أكبر من الكفاءة.

العيوب: المشكلة الرئيسية المرتبطة بعقود الإيجار هي أنه طالما لا يتم فيها تحويل لملكية الأصول فليس لدى الشركة الخاصة المتعاقدة مع البلدية أية حوافز لرفع قيمة الأصول أكثر من الحد الذي يضمن لها عائد مناسب على استثماراتها خلال فترة التأجير، ولهذا فهذا النوع من العقود مناسب في المشروعات التي في حاجة إلى رفع كفاءة التشغيل وليست في حاجة إلى توسعات أو تحسينات. (علي توفيق الصادق، 1995: 8)

ث- عقود الامتياز Concession Contracts

التعريف: عندما تمنح البلديات عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة المستفيدة أي الشركة الخاصة. وقد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التي تقع على عاتق صاحب الامتياز.

المزايا: تكمن الميزة الأساسية لهذه الطريقة في أن صاحب الامتياز يبقى المسئول عن النفقات الرأسمالية والاستثمارات مما يخفف الأعباء المالية عن الدولة. ولكن ولنفس السبب تواجه الكثير من الدول صعوبات في إيجاد مستثمرين نظرا للحجم الكبير لبعض الاستثمارات التي يتطلبها هذا النوع من العقود.

والفكرة الأساسية في هذا الامتياز هي قيام شركة خاصة بتمويل وبناء وتشغيل مشروع خدمي جديد في مجال (الاتصالات، الكهرباء، المياه والري، النقل وغيرها) لفترة محدودة ترجع عند نهايتها الأصول للدولة، كما تقوم الدولة خلال فترة الامتياز تلك بتنظيم ومراقبة العملية الاستثمارية والجودة والأسعار. (ابراهيم احمد ابراهيم، 2000: 14)

العيوب: بصفة عامة لا توجد عيوب واضحة لأسلوب الامتياز إلا أنه يجب مراعاة أن تحدد العقود بكل وضوح نطاق وطبيعة الخدمات التي سيقدمها المتعاقد مع البلدية وكذلك صلاحيات الطرفين خلال فترة التعاقد وبالتالي يجب على البلديات أن تحرص على عدم التدخل في إدارة الشركة حتى تضمن نجاح هذا الأسلوب من أساليب الشراكة.

ج- البناء والتشغيل ونقل الملكية Build, Operate, Transfer (BOT)

التعريف: يعتبر هذا الأسلوب شكل من أشكال تقديم الخدمات تمنح بمقتضاه الحكومة أو جهة حكومية، لفترة محدودة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة والتي يطلق عليها اسم شركة المشروع الحق في تصميم وبناء وتشغيل وإدارة مشروع معين تقترحه الحكومة بالإضافة إلى حق الاستغلال التجاري لعدد من السنوات يتفق عليها تكون كافية لتسترد شركة المشروع تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من عائدات المشروع أو أية مزايا أخرى تمنح للشركة ضمن عقد الاتفاق. وتنتقل ملكية المشروع وفقاً لشروط التعاقد أو الاتفاق إلى الجهة المانحة دون مقابل أو بمقابل تم الاتفاق عليه مسبقاً.(محمد سمير زكي، 1999: 44)

كما عرفت مصر هذا النظام في الأربعينات حيث تم وقتها تزويد ضاحية مصر الجديدة بالكهرباء والماء وخطوط الترام. كما يعتبر البعض قناة السويس من الأمثلة الواضحة لعقود الامتياز في نهايات القرن التاسع عشر. وقد اختفى هذا الأسلوب من مصر تقريبا منذ ثلاثينات القرن العشرين وخاصة بالنسبة إلى مشروعات الخدمات البلدية، واقتصر تطبيق نظام شبيه به في مجال التنقيب عن الثروات الطبيعية وخاصة البترول. (جمال الدين نضار، 2000: 12)

وفى منتصف الثمانينات وبالتحديد في عام 1984 تم تطبيق نظام BOT من خلال توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يوروتانال Euro Tunnel من جهة أخرى.

المزايا: يمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فان الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفى نقل التكنولوجيا المتقدمة.

كما يمثل هذا الأسلوب عامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية الكبرى لضخامة الأعمال التي يستخدم فيها هذا الأسلوب.

العيوب: يتطلب هذا النوع من الشراكات عناية خاصة بتصميم مستندات العطاءات، ويمكن أن تكون عمليات الطرح والإرساء طويلة ومعقدة نسبياً عن باقي أنواع العقود، وهو ما يؤثر سلباً على إعداد الخطط التنموية المتعلقة بتنفيذ تلك الشراكة.

كما أن من عيوب هذا الأسلوب أنه يتطلب استقراراً سيآسيا واقتصادياً ملائماً، وبيئة قانونية وتنظيمية محددة، وتوافر الاستقرار النقدي وغير ذلك من العوامل الملائمة للاستثمار الأجنبي، وكلها متطلبات غير ثابتة ومتغيرة طبقاً للظروف الدولية والإقليمية والمحلية.

ح- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية Build, Own, Operate, Transfer (BOOT)

التعريف: في ظل هذا الأسلوب تقوم الدولة أو إحدى أجهزتها الحكومية بمنح مستثمر القطاع الخاص الحق في إقامة أحد المشروعات الخدمية وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أصوله وتشغيل المشروع وصيانته وتحصيل مقابل تقديم الخدمة لسداد أعباء التمويل وتحقيق فائض ربح مناسب لمدة زمنية متفق عليها على أن تؤول ملكية أصول المشروع للدولة في نهاية تلك الفترة الزمنية.

ويختلف هذا الأسلوب عن أسلوب BOT حيث يعتبر نظام BOOT تطبيقاً واضحا يستخدم لنظام المشروعات الخاصة ذات المنفعة العامة، حيث تكون ملكية الأصول خلال مدة المشروع خالصة للقطاع الخاص وهو الأمر الذي لا يتحقق في أنواع العقود السابق الإشارة إليها مثل BOT.

المزايا: يمتاز هذا الأسلوب مثل أسلوب BOT بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فان مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على عاتق القطاع الخاص بكاملها.

العيوب: لا يخضع المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لهيمنة السلطة العامة أو الإدارة الحكومية وإن خضع لرقابتها.

خ- البناء والتملك والتشغيل Build, Own, Operate (BOO)

التعريف: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب الخصخصة الكاملة، والتي يتم فيها إعطاء القطاع الخاص مسئوليات البناء والتشغيل والإدارة بكاملها، بالإضافة إلى الملكية المطلقة له لأصول المشروع.

ولا يكون التشغيل أو الإدارة بهذا الأسلوب مرتبطاً بمدة زمنية محددة، كما لا يكون هناك التزاماً على القطاع الخاص بنقل الأصول إلى الدولة. ويستخدم هذا الأسلوب للمشروعات الجديدة التي لم تنشا بعد.

المزايا: يمتاز هذا الأسلوب مثل أسلوب BOOT بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فان مخاطر الاستثمار والتمويل تقع على عاتق القطاع الخاص بكاملها. وهو بذلك لا يشكل أعباء استثمارية على الدولة، ويقوم بتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

العيوب: لا يخضع المشروع خلال مدة التشغيل والصيانة لهيمنة السلطة العامة أو الإدارة الحكومية وإن خضع لرقابتها، بالإضافة إلى ذلك فهناك مخاطر من فقدان هيمنة الدولة على طبيعة المشروع الذي قد يتغير نشاطه بقرار من المالك الأصلي (القطاع الخاص).

د- البيع Sale

قد تتم الخصخصة عن طريق البيع من خلال عدة صور هي: البيع المباشر أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية أو البيع للعاملين والإدارة.

وفى كل الأحوال يكون هذا الأسلوب لمشروعات قائمة بالفعل، ويتحمل القطاع الخاص (ممثلاً في الأفراد أو الشركات أو العاملين) مخاطر التمويل والإدارة والتشغيل والصيانة وغيرها من المخاطر بالإضافة إلى ذلك فإن أصول المشروع لا تعود للدولة بعد ذلك.

د-1- البيع المباشر Direct Sale

التعريف: البيع المباشر لأصول الدولة (المشروعات أو الشركات)، وقد تأخذ طريقة البيع المباشر أشكالا مختلفة من خلال طلب عروض أو مزاد علني لمستثمر وطني أو أجنبي، وقد يحدث فيها تلاعب بإرساء المزاد على أشخاص وشركاء بعينها.

د-2- بيع الأسهم في الأسواق المالية

التعريف: من خلال هذه الطريقة تعرض أسهم (الأصول أو الشركة) للبيع للجمهور بهدف توسيع قاعدة الملكية لتشمل أكبر عدد من المواطنين. عادة ما تستخدم هذه الطريقة لبيع الشركات التي ذات الوضع المالي الجيد.

د-3- البيع للعاملين والإدارة

التعريف: يعتبر البيع للعاملين والإدارة عملية تملك داخلية حيث يحصل العاملون والإدارة على كل الشركة أو على نسبة معينة منها.

(2.3)- أنواع مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية Sub-Type of Private Participation in Infrastructure: وفقا لقاعدة البيانات للبنك الدولي الفئات الفرعية لكل نوع من أنواع المشاريع الأربعة:

أ- عقود الإدارة والعقود الإيجارية Management and Lease Contracts:

ويتولى كيان أو مؤسسة خاصة إدارة أصول عامة لفترة محددة بينما تظل قرارات الملكية والاستثمار مع الدولة. وهناك نوعان فرعيان من عقود الإدارة والتأجير:

أ.1- عقد إدارة Management contract: وتحمل عقود الإدارة المسؤولية عن إدارة المرافق إلى مشغل خاص، في الغالب لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. مثل الشراكات التي تعتبر شراكة بين القطاعين العام والخاص هي تلك التي تهدف إلى تحقيق ورفع الكفاءة من خلال تحقيق وتحديد أهداف الأداء وتجاوز وتحقيق تحصيل الرسوم فيما يتعلق بجزئية استحقاقاتها. وتتكون المدفوعات عادة من مبلغ ثابت أو رسم قائم على الحوافز لتحقيق نتائج محددة.

ب.2 - عقد الإيجار (بما في ذلك عقود السندات)Lease contract (including afterimage contracts) : يستخدم مصطلح "الإيجار" هنا لفئة من الترتيبات التي يكون المشغل مسؤولا عن تشغيل وصيانة الأعمال، ولكن ليس تمويل الاستثمار.

ب- **المشاريع الخضراء Greenfield Projects:** . ويقوم كيان خاص أو مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص ببناء وتشغيل مرفق جديد للفترة المحددة في عقد المشروع. ويأخذ الكيان الخاص على عاتقه الكثير من المخاطر المالية والتشغيلية، ويعيد استثمارها طوال فترة المشروع. وتصنف مشاريع غرينفيلد في أربع فئات:

ب.1- بناء وتأجير ونقل Build, lease, and transfer: . ويقوم الراعي الخاص(الشركة الخاصة) ببناء مرفق جديد إلى حد كبير على مسؤوليته الخاصة، وتحول الملكية إلى الحكومة، ويقوم بتأجير المنشأة من الحكومة ويتولى تشغيلها على مسؤوليته الخاصة، ثم تتحصل الشركة الخاصة على الملكية الكاملة للمرفق في نهاية فترة الامتياز.

ب.2- بناء وتشغيل ونقل .Build, operate, and transfer: يقوم الراعي الخاص ببناء منشأة جديدة على مسؤوليته الخاصة، ويشغل المنشأة على مسؤوليته الخاصة، ثم ينقل المرفق إلى الحكومة في نهاية فترة العقد.

ب.3- بناء وامتلاك وتشغيل .Build, own, and operate: . يقوم الراعي الخاص ببناء منشأة جديدة على مسؤوليته الخاصة، ثم يتملك ويدير المنشأة على مسؤوليته الخاصة.

ب.4-التاجر.Merchant: ويقوم الراعي الخاص ببناء مرفق جديد في سوق تتصف بالتحرير بحيث لا توفر فيه الحكومة أي إيرادات أو ضمانات للدفع. ويقوم المطور الخاص يقوم ويتحمل البناء والتشغيل، ومخاطر السوق للمشروع.

ب.5- تأجيرRental: ويستلم الراعي الخاص منشأة جديدة على مسؤوليته الخاصة، ويؤجر ويشغل المرفق على مسؤوليته الخاصة.

ت- **براونفيلدزBrownfields:** وتتشابه مشاريع البراونفيلدز مع مشاريع الغرينفيلدز إلا أنه بدلا من بناء أصل جديد، فإن الكيان الخاص يتحمل مسؤولية أصول موجودة وعادة ما يقوم بتحسينها (إعادة التأهيل) أو يوسعها. وغالبا ما تتولى عمليات الأصول الموجودة أولاً ثم تقوم باستثمار رأس المال. ومثل مشاريع الغرينفيلد، فإن الكيان الخاص عادة ما يتحمل مسؤولية تشغيلية لفترة محددة من الوقت، حيث يعيد عائد وتكاليف استثماره من تشغيل المشروع، وبعد ذلك قد يعود المشروع إلى القطاع العام. وتصنف مشاريع البراونفيلدز وفقا للفئات التالية:

ت.1- إعادة التأهيل والتشغيل والنقلRehabilitate, operate, and transfer: يقوم راعي المشروع الخاص بإعادة تأهيل منشأة قائمة، ثم يقوم بتشغيل وصيانة المرفق على مسؤوليته الخاصة لفترة العقد ثم تحويلها للحكومة أو المالك.

ت.2- إعادة تأهيل أو تأجير أو تأجير ونقل.Rehabilitate, lease or rent, and transfer: . يقوم الراعي الخاص بإعادة تأهيل منشأة قائمة على مسؤوليتها الخاصة وتأجيرها من المالك أو الحكومة، ثم يقوم بتشغيل وصيانة المنشأة على مسؤوليته الخاصة لفترة العقد ثم تحويلها للحكومة أو المالك.

ت.3- بناء وإعادة تأهيل وتشغيل ونقلBuild, rehabilitate, operate, and transfer: يقوم المطور الخاص ببناء أو الإضافة إلى منشأة حالية أو استكمال منشأة مبنية جزئيا وإعادة تأهيل الموجودات القائمة، ثم يقوم بتشغيل وصيانة المنشأة على مسؤوليتها الخاصة لفترة العقد ثم تحويلها للحكومة أو المالك.

ث- **ديفيستوريتس.Divestitures** : وهي أن يشتري كيان خاص حصة ملكية في مؤسسة مملوكة للدولة من خلال بيع الأصول أو الاكتتاب العام أوفي برنامج الخصخصة الشامل. والتصفية، مثل الامتياز، بحيث يمنح المشغل الخاص المسؤولية الكاملة عن العمليات والصيانة والاستثمار، وتصنف إلى فئتين:

ث.1- كليFull: وتحول الحكومة 100% من حقوق الملكية في الشركة المملوكة للدولة إلى كيانات خاصة كالمشغل والمستثمرين المؤسسيين وما شابه ذلك.

ث.2- جزئيPartial: وفيه تحول الحكومة جزءا من حقوق الملكية في الشركة المملوكة للدولة إلى كيانات خاصة (المشغل، والمستثمرين المؤسسيين، وما شابه ذلك). بحيث يمكن تقسم حصة المبيعات في الشرائح أو في اتفاقية ملحقة. وقد تنطوي الحصة الخاصة أو لا تنطوي على إدارة خاصة للمرفق.(موقع البنك الدولي، PPI، 2018)

ولتناول العلاقة بين متغيري مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص وأثرها التنموي لابد للاشارة وتعريف المتغيرات المستقلة ومؤشراتها وهي نمو الناتج المحلي.

3- التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع PPI في العالم ودول أفريقيا جنوب الصحراء:

3-1 التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع PPIفي العالم:

جدول رقم (1) القيمة الاستثمارية لمشاريعPPI في العالم خلال 1990-2017

العام	المبلغ المستثمر في العام	إجمالي المبالغ المستثمرة المتراكمة	العام	المبلغ المستثمر في العام	إجمالي المبالغ المستثمرة المتراكمة
1990	12,078.800	12,078.800	2004	23,146.490	509,212.663
1991	6,304.500	18,383.300	2005	49,413.963	558,626.626
1992	14,174.750	32,558.050	2006	67,942.433	626,569.059
1993	28,511.240	61,069.290	2007	83,212.356	709,781.415
1994	26,775.570	87,844.860	2008	88,608.764	798,390.179
1995	31,775.270	119,620.130	2009	96,621.890	895,012.069
1996	49,896.482	169,516.612	2010	112,042.097	1,007,054.166
1997	83,443.341	252,959.953	2011	115,429.127	1,122,483.293
1998	76,001.000	328,960.953	2012	154,530.960	1,277,014.253
1999	29,096.330	358,057.283	2013	95,966.080	1,372,980.333
2000	46,986.140	405,043.423	2014	109,786.310	1,482,766.643
2001	30,746.740	435,790.163	2015	113,163.735	1,595,930.378
2002	19,429.270	455,219.433	2016	68,337.591	1,664,267.969
2003	30,846.740	486,066.173	2017	93,344.300	1,757,612.269

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI, visualization.

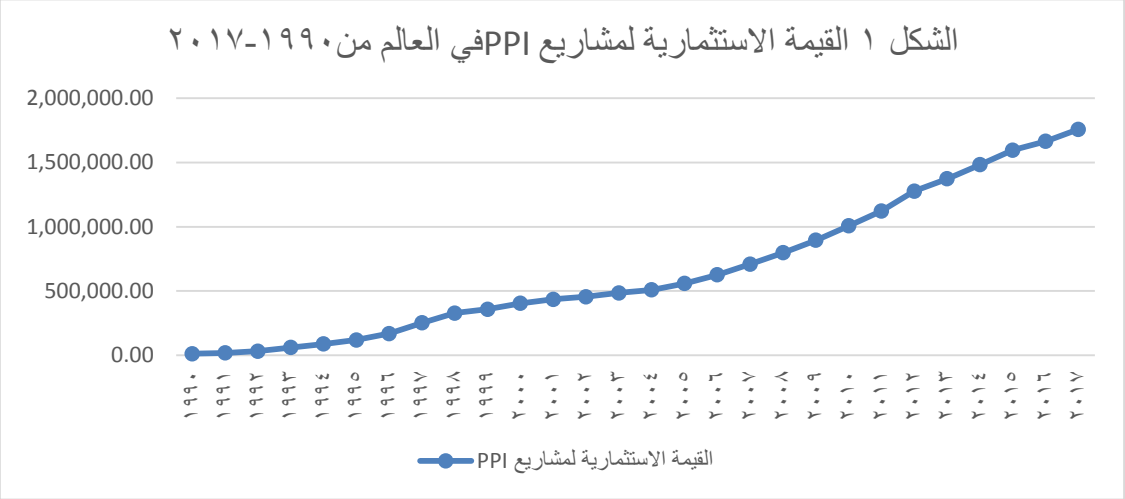

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي visualization PPI.

من الجدول السابق يوضح إجمالي المبالغ المستثمرة في البنية التحتية بواسطة مشاركة القطاع الخاص بحيث كانت في 1990 بقيمة 12.24 مليار دولار وتصاعدت حتى بلغت 119,620مليار دولار عام 1995 حتى وصلت حاجز إلى 1,007,054 مليار دولار ووصلت عام 2017 الي.1,757,612 مليار دولار أي 1.7 ترليون دولار وهذا يؤكد الاقبال العالي والزيادة الكبيرة المستمرة على الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص، وهذا يرجع لمتطلبات التسارع التنموي العالمي.

أولاً: التوزيع القطاعي لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في العالم:

أ- تحليل حسب حالة المشروع: -

جدول (2) حالة مشاريع PPI في العالم منذ 1990-2017

حالة المشروع	عدد المشاريع	القيمة الاستثمارية	النسبة من الإجمالي
النشطة	6464	1,646.380	93.70%
المنتهية	196	8.534	0.49%
المتعثرة	75	32.570	1.85%
الملغية	288	69.679	3.97%
الإجمالي	7023	1,757.163	100.00%

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

بلغ إجمالي عدد المشاريع المقامة بمشاركة القطاع الخاص حوالي 7023 مشروع بقيمة استثمارية تعادل 1,757.163 مليار دولار أي 1.757 ترليون دولار بحيث يحتل قطاع الكهرباء النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات 3398 مشروع بقيمة استثمارية بلغت 877.490 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 21.48% من إجمالي المشاريع، وذلك لسهولة دخول القطاع الخاص فيه وسهولة تحصيل عوائده وتقوم بضمانه الدولة.

وبلغت المشاريع النشطة منها ولم يتم الغائها حوالي 6464 مشروع بقيمة 1,646.380مليار دولار وتحتل نسبة 93.70% من إجمالي المشاريع مما يدل على نجاح وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص لهذا النوع من الشراكات في البنية التحتية، وبلغت المشاريع المنتهية 196 مشروع بقيمة استثمارية 8.534 مليار دولار بنسبة 0.49% من إجمالي المشاريع، وقد يعزى ذلك لخاصية أنواع صيغ الشراكات بحيث تمتاز بطول الفترة الزمنية للامتياز.

وبلغت المشاريع المتعثرة 75 مشروع بقيمة استثمارية 32.570 مليار دولار بنسبة 1.85% من إجمالي المشاريع، وبلغت المشاريع التي تم الغائها 288 مشروع بقيمة استثمارية 69.679 مليار دولار بنسبة 3.97% من إجمالي المشاريع.

ومما سبق يتضح بان مجموع المشاريع المتعثرة والتي تم الغائها 363 مشروع بقيمة 102.249 مليار دولار ونسبتها لا تتعدى 5.81% من إجمالي المشاريع مما يدل على نجاح وربحية وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص نحو الشراكات في الاستثمار بمجال البنى التحتية ويتضح ذلك في الجدول التالي.

الشكل ٢ نسبة حالة مشاريع PPI في العالم منذ ١٩٩٠-٢٠١٧

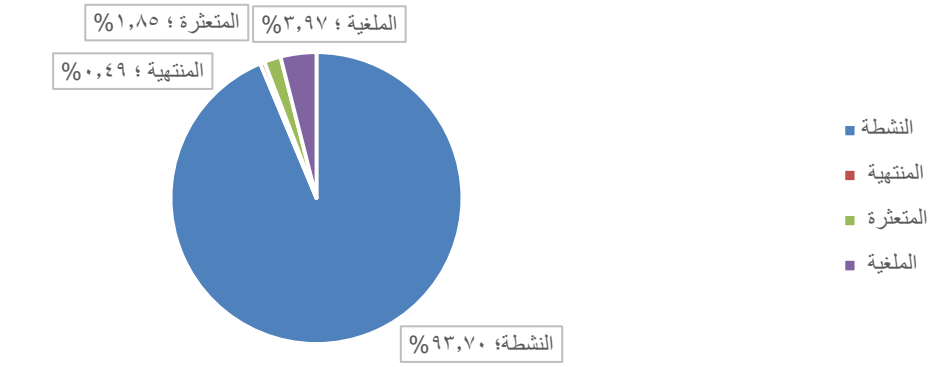

ب- تحليل حسب القطاع المستثمر فيها:

جدول رقم (3) القطاعات المستثمر فيها معه لمشاريع PPIفي العالم منذ1990-2017

القطاع	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	النسبة من إجمالي
الاتصالات	523	126.07	7.17%
الطاقة والكهرباء	3398	877.48	49.92%
المياه والصرف الصحي	996	80.90	4.60%
المطارات	168	103.81	5.91%
الطرق	980	278.52	15.85%
سكك الحديد	137	118.33	6.73%
الموانئ	450	84.41	4.80%
الغاز الطبيعي	371	88.10	5.01%
الإجمالي	7023	1,757.61	100.00%

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI, visualization.

الشكل (٣) نسب المشاريع PPIفي العالم حسب القطاعات ١٩٩٠-٢٠١٧

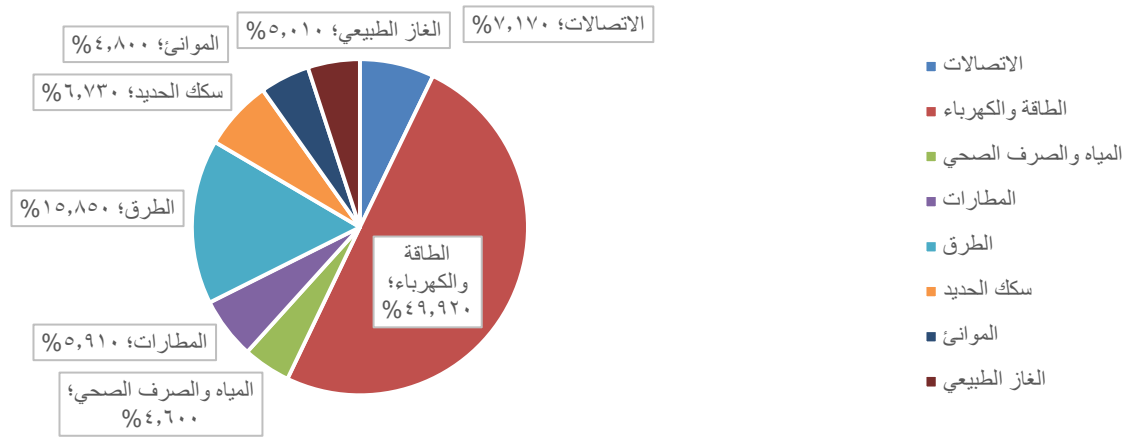

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

1- **قطاع الطاقة والكهرباء:** بلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية3398 مشروع بقيمة استثمارية 877.48 مليار دولار بنسبة 49.9% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات، ويعد أكبر قطاع تم الاستثمار به لسرعة ووضوح استرداد تكاليفه وربحيته العالية وأيضاً لأن الطاقة هي اساس التنمية بالنسبة للدول النامية والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها

2- **قطاع الطرق:** ويعد ثاني أكبر قطاع مستثمر به وبلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية 980 مشروع بقيمة استثمارية 278.52 مليار دولار بنسبة 15.85% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات وهذا مرده لأنه من القطاعات المهمة في التنمية وتقوم الدولة فيه دائما بدور مشارك قوي.

3- **قطاع الاتصالات:** بلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية 523 مشروع بقيمة استثمارية 126.52مليار دولار بنسبة 7.1% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ويعد ثالث أكبر قطاع تم الاستثمار به لسهولة بنائه وسرعة استرداد تكاليفه وربحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصخصتها بالكامل.

4- **قطاع سكك الحديد:** بلغت المشاريع إجمالي المشاريع 137 مشروع بقيمة استثمارية 118.33مليار دولار بنسبة 6.7% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات.

5- **قطاع المطارات:** بلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية 168 مشروع بقيمة استثمارية 103.81 مليار دولار بنسبة5.9% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات.

6- **قطاع الغاز الطبيعي:** بلغت المشاريع إجمالي المشاريع 371 مشروع بقيمة استثمارية 88.10 مليار دولار بنسبة 5% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات

7- **قطاع الموانئ:** بلغت المشاريع إجمالي المشاريع 450 مشروع بقيمة استثمارية 84.41 مليار دولار بنسبة 4.80% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات،

8- **قطاع المياه والصرف الصحي:** بلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية 996 مشروع بقيمة استثمارية 80.90 مليار دولار بنسبة 4.60% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات ويعد من اقل القطاعات تم الاستثمار به لطول فترة بنائه وتكاليفه العالية للدول النامية والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لأنها من

ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالإشراف عليها ويحجم القطاع الخاص من الاستثمار فيها بشكل كامل.

ومما سبق اذا نستخلص بأن ترتيب القطاعات يخضع لأولويات في عملية التنمية اذ تعد الطاقة وقطاع النقل عموما من اهم ركائزه، وان تجربة الشراكة في البنية التحتية في مرحلة مشاركة القطاع العام للخاص بنسب أكبر لما تملية التحوطات والمخاطر لكل من القطاع الخاص والعام ماعدا قطاع الاتصالات الذي يخصخص بالكامل نتيجة قلة المخاطر ووضوح وضمان عوائده، واذا ما ضمينا نسب الكهرباء مع الغاز الطبيعي ليكون قطاع الطاقة لوحدة يعادل 55% من الاستثمارات وأيضاً بضم الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تحت مسمى قطاع النقل والمواصلات تصل نسبتهم الكلية من إجمالي الاستثمار فيه 33.3% مما يجعله النسبة الثانية بعد الكهرباء عموما والثانية من حيث شراكة العام مع الخاص.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لمشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص في العالم:

جدول (4) التوزيع الجغرافي لمشاريع PPI في العالم 1990-2017

القطاع	إجمالي عدد المشاريع	إجمالي المشاريع	نسبة المنطقة من إجمالي المناطق
شرق آسيا والباسفيك	2180	411.37	23.41%
أوربا وآسيا الوسطى	835	261.95	%14.90
أمريكيا اللاتينية والكاريبي	2047	654.02	%37.21
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	198	61.27	%3.49
جنوب آسيا	1238	290.64	%16.54
أفريقيا جنوب الصحراء	461	78.36	%4.46
الإجمالي	6,959.00	1,757.61	1.00

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI ,visualization.

1- **دول شرق آسيا والباسفيك:** بلغت إجمالي عدد المشاريع بهذه الدول 2180 مشروع بقيمة استثمارية 411.37 مليار دولار وما نسبته 23.4% من إجمالي الاستثمارات بالمناطق وذلك للدور التنموي المتزايد لدول النمور الاسيوية وكانت لقطاع الطاقة والكهرباء النصيب الأكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 934 مشروع بقيمة 202.902 مليار دولار ما يعادل نسبة 49% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

2- **دول أوربا وآسيا الوسطى:** بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 835 مشروع بقيمة استثمارية 261.95 مليار دولار وما نسبته 14.9% من إجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الأكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 466 مشروع بقيمة 124.475 مليار دولار ما يعادل نسبة 47% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

3- **دول امريكيا اللاتينية والكاريبي:** بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 2047مشروع بقيمة استثمارية 654.02 مليار دولار وما نسبته 37.21% من إجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الأكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 1008 مشروع بقيمة 294.019 مليار دولار ما يعادل نسبة 45% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

4- **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:** بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 198 مشروع بقيمة استثمارية 61.27 مليار دولار وما نسبته 3.4% من إجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الأكبر في استثمارات هذه

الدول بحيث بلغت 95 مشروع بقيمة 32.572 مليار دولار ما يعادل نسبة 53.1% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

5- **دول جنوب آسيا:** بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 1238 مشروع بقيمة استثمارية 290.64 مليار دولار وما نسبته 16.54% من إجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الكهرباء النصيب الأكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 665 مشروع بقيمة 178.106 مليار دولار ما يعادل نسبة 61.2% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

6- **دول أفريقيا جنوب الصحراء:** بلغت عدد المشاريع بهذه الدول 461 مشروع بقيمة استثمارية 78.36 مليار دولار وما نسبته 16.5% من إجمالي الاستثمارات وكانت لقطاع الاتصالات النصيب الأكبر في استثمارات هذه الدول بحيث بلغت 219 مشروع بقيمة 35.409 مليار دولار ما يعادل نسبة 45.1% من إجمالي الاستثمارات المجموعة.

(2.3)- التوزيع القطاعي لمشاريع PPI بدول أفريقيا جنوب الصحراء:

جغرافياً هي منطقة قارة أفريقيا التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، ووفقا للأمم المتحدة، فهي تتكون من جميع البلدان الأفريقية التي تقع بشكل كامل أو جزئي جنوب الصحراء الكبرى بقارة أفريقيا. ويوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 46 دولة من أصل 54 دولة في أفريقيا على أنها "جنوب الصحراء الكبرى"، باستثناء الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا والمغرب والصومال وتونس والسودان بعد الانفصال فتبع لدول شمال أفريقيا.(Wikipedia.Sub-SaharanAfrica)

جدول رقم (5) القيمة الاستثمارية لمشاريع PPIخلال 2017-1990–مليون دولار

العام	القيمة	الإجمالي المتراكم	العام	القيمة	الإجمالي المتراكم
1990	39.60	39.60	2004	450.70	12,418.09
1991	0.00	39.60	2005	3,730.00	16,148.09
1992	0.00	39.60	2006	5,994.00	22,142.09
1993	0.00	39.60	2007	2,589.00	24,731.09
1994	446.60	486.20	2008	2,824.00	27,555.09
1995	368.50	854.70	2009	2,623.00	30,178.09
1996	921.20	1,775.90	2010	1,770.00	31,948.09
1997	2,426.00	4,201.90	2011	2,285.00	34,233.09
1998	1,126.00	5,327.90	2012	10,200.00	44,433.09
1999	1,843.00	7,170.90	2013	10,412.00	54,845.09
2000	499.29	7,670.19	2014	2,684.00	57,529.09
2001	1,826.00	9,496.19	2015	6,008.00	63,537.09
2002	586.20	10,082.39	2016	4.73	63,541.82
2003	1,885.00	11,967.39	2017	2,606.00	66,147.82

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

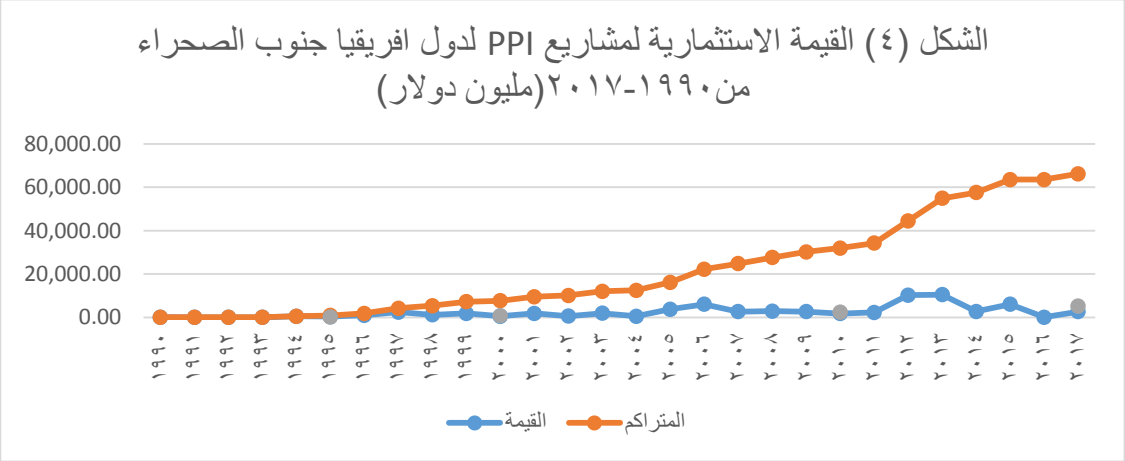

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

الجدول السابق يوضح إجمالي المبالغ المستثمرة في البنية التحتية بواسطة مشاركة القطاع الخاص بحيث كانت في 1990 بقيمة39.6 مليون دولار بأول مشروع بدولة ساحل العاج في مجال الكهرباء بقيمة 39.6 مليون دولار بصيغة التأجير والتشغيل والتحويل، ثم تصاعدت حتى بلغت 921.2 مليون دولار عام 1996 ومما جعل المتراكم فيها يصعد إلى 1.7 مليار دولار، كان اغلب الاستثمارات فيها هي في مجال الاتصالات بحث دشنت هذه الدول خدمات الاتصالات فيها، وامتدت الاستثمار في مجال الاتصالات فيها للعام 1997 حتى وصلت قيمة 2.4 مليار دولار وفيها بلغت إجمالي الاستثمارات المتراكمة منذ 1990 إلى 1997 بقيمة 4.2 مليار دولار، وصعدت قيمة الاستثمارات في العام 2006 قيمة 5.9 مليار دولار جديدة بحيث حتى وصلت إجمالي المتراكم 22.14 مليار دولار، واستمرت الزيادة في الاستثمارات الجديدة سنويا في المنطقة ثابتة بين 2 إلى 2.6 مليار دولار بسبب الازمة المالية العالمية، ثم تصاعدت في العام 2015 حتى عام 2017.

ويلاحظ التنامي الكبير في متراكم الاستثمارات منذ العام 1990 إلى العام 2017 من 39.6 مليون دولار إلى 66.14 مليار دولار، ويلاحظ أيضاً أن الأعوام 1990-2000 كان قليلا النمو بمتوسط لم يتعدى المليار دولار للفترة كلها وتضاعف متوسط النمو إلى 2 مليار بين2000-2010، وما بين 2010 إلى 2017بحيث شهدت هذه المرحلة تنامي كبير في قيمة الاستثمارات بمتوسط 5 مليار ويرجع للأعوام 2012 و2013 بحيث بلغت استثمارات الجديدة فيها حاجز 10 مليار لكل عام، فهذا يؤكد الاقبال العالمي للاستثمار في المنطقة والزيادة الكبيرة المستمرة على الاستثمار في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص فيها، وهذا يرجع للنمو المتواصل للمنطقة وفق متطلبات التنمية واحتياجات اقتصاداتها.

أولاً: تحليل مشاريع PPI لدول أفريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع: -

جدول (6) مشاريع PPI لدول أفريقيا جنوب الصحراء حسب حالة المشروع منذ 1990-2017–مليار دولار

حالة المشروع	عدد المشاريع	القيمة	النسبة	القطاع الاعلى
النشطة	388	68,776.00	33.8%	الكهرباء
المنتهية	38	130,360	64.2%	الكهرباء
المتعثرة	38	2,275	1.1%	الاتصالات
الملغية	13	1,775	0.9%	السكك الحديدية
الإجمالي	477	203,186	100.0%	الكهرباء

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

بلغ إجمالي عدد المشاريع المقامة بمشاركة القطاع الخاص للمنطقة حوالي 477 مشروع بقيمة استثمارية تعادل 203.1 مليار دولار بحيث يحتل قطاع الكهرباء النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات بعدد 243 مشروع بقيمة 38.3 مليار دولار، وذلك لسهولة دخول القطاع الخاص فيه وسهولة تحصيل عوائده وتقوم بضمانه الدولة.

بلغت المشاريع المنتهية 38 مشروع بقيمة استثمارية 130.3 مليار دولار بنسبة 64.2% وأيضاً، المشاريع النشطة منها ولم يتم الغائها حوالي 388 مشروع بقيمة 68.7 مليار دولار وتحتل نسبة 33.8% من إجمالي المشاريع، أي أن نسبة المنتهية والنشطة مجتمعان تتعدى 98% من الكل، مما يدل على نجاح وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء لهذا النوع من الشراكات في البنية التحتية وخصوصا في مجال الكهرباء، وبلغت المشاريع المتعثرة 38مشروع بقيمة استثمارية 2.2 مليار دولار بنسبة 1.1% من إجمالي المشاريع، وبلغت المشاريع التي تم الغائها 13 مشروع بقيمة استثمارية 1.7 مليار دولار بنسبة ضعيفة تصل 0.9% من إجمالي المشاريع.

ومما سبق يتضح بان مجموع المشاريع النشطة والمنتهية بلغت قيمة 199.1 مليار دولار ونسبتها تصل 98.01% مجموع المشاريع، بينما المتعثرة والتي تم الغائها بلغت فقط قيمة 4 مليار دولار ونسبتها لا تتعدى 2% من إجمالي المشاريع مما يدل على نجاح وربحية وقوة الاتجاه العام للدول والقطاع الخاص نحو الشراكات في الاستثمار بمجال البنى التحتية في دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ج- تحليل مشاريع PPI لدول أفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها:

جدول (7) مشاريع PPI لدول أفريقيا جنوب الصحراء حسب القطاع المستثمر فيها منذ1990-2017–مليون دولار

القطاع	العدد	القيمة	النسبة
الاتصالات	88	8,942.0	%12.26
الطاقة والكهرباء	243	38,372.0	%52.60
المياه والصرف الصحي	32	779.3	%1.07
المطارات	16	1,919.0	%2.63
الطرق	14	3,057.0	%4.19
سكك الحديد	21	5,573.0	%7.64
الموانئ	57	12,383.0	%16.97
الغاز الطبيعي	6	1,932.0	%2.65
الإجمالي	477	72,957.3	

المصدر: من إعداد الباحث من موقع البنك الدولي PPI،visualization .

- **قطاع الطاقة والكهرباء**: بلغت المشاريع إجمالي مشاريع البنى التحتية فيها 243مشروع بقيمة استثمارية 38.3 مليار دولار بنسبة 52.6% من إجمالي الاستثمارات، ويعد أكبر قطاع تم الاستثمار به لسرعة ووضوح استرداد تكاليفه وربحيته العالية وأيضاً لأن الطاقة هي اساس التنمية بالنسبة لدول المنطقة والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها.
- **قطاع الاتصالات**: يعد ثاني اعلى قطاع تم الاستثمار به بمشاركة القطاع الخاص بعدد 88مشروع بقيمة استثمارية 8.9 مليار دولار بنسبة 12.2% من إجمالي الاستثمارات ويعزى لأن دول المنطقة دخلت جديدة في انشاء نظم الاتصالات والهواتف النقالة، وأيضاً يتصف الاستثمار بهذا المجال بسهولة بنائه وسرعة استرداد

تكاليفه وربحيته العالية وبالتالي دخول القطاع الخاص فيه بقوة لأنه من القطاعات التي جرت العادة على خصخصتها.

- **قطاع الموانئ:** وهو ثالث اعلى قطاع تم الاستثمار بعدد 57 مشروع بقيمة استثمارية 12.3مليار دولار بنسبة 16.9% من إجمالي الاستثمارات وهذا مرده لأنه من القطاعات المهمة في التنمية وتقوم الدولة فيه دائما بدور مشارك قوي، بحيث تعتبر الموانئ بوابة البلاد وجودتها تنعكس على التنمية بصورة مباشرة.
- **قطاع سكك الحديد:** بلغت المشاريع إجمالي المشاريع 21 مشروع بقيمة استثمارية 5.5 مليار دولار بنسبة 7.6% من إجمالي الاستثمارات لكل.
- **قطاع الطرق:** بلغت الاستثمار فيه 14 مشروع بقيمة استثمارية 3 مليار دولار بنسبة 4% من إجمالي الاستثمارات.
- **قطاع الغاز الطبيعي:** بلغت المشاريع 6 مشروع بقيمة استثمارية 1.93 مليار دولار بنسبة 2.63% من إجمالي الاستثمارات.
- **قطاع المطارات:** بلغت المشاريع البنى التحتية 16 مشروع بقيمة استثمارية 1.9مليار دولار بنسبة2.6% من إجمالي الاستثمارات.
- **قطاع المياه والصرف الصحي**: بلغت المشاريع فيه 32 مشروع بقيمة استثمارية 779 مليون دولار بنسبة 1% من إجمالي الاستثمارات لكل الاستثمارات، ويعد من اقل القطاعات تم الاستثمار به لطول فترة بنائه وتكاليفه العالية، والقطاع العام يلعب دورا كبيرا فيها لأنها من ضروريات التنمية التي تقدمها الدولة وتقوم بالإشراف عليها ويتخوف القطاع الخاص من الاستثمار فيها بشكل كامل للمخاطر المرتبطة به.

ومما سبق نستخلص بأن ترتيب القطاعات يخضع لقرارات أولويات عملية التنمية اذ يعد قطاع الطاقة وقطاع النقل عموما من اهم ركائزه، والاستثمار في قطاع الاتصالات لوحده يكاد يكون في المرتبة الثانية يرجع لأنه يخصخص بالكامل وبالتالي يوفر امكانية المرونة العالية في التحكم بتقليل المخاطر والعوائد وبالتالي يتصف بقلة المخاطر ووضوح وضمان عوائده، واذا ما ضمينا نسب الكهرباء مع الغاز الطبيعي ليكون قطاع الطاقة لوحدة يعادل 55% من الاستثمارات لدول أفريقيا جنوب الصحراء وأيضاً بضم الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تحت مسمى قطاع النقل والمواصلات تصل نسبتهم الكلية من إجمالي الاستثمار فيه 31% مما يجعله النسبة الثانية بعد الكهرباء عموما والثانية من حيث شراكة العام مع الخاص بينما يلاحظ أن اضعف القطاعات هي قطاع المياه والصرف الصحي.

د- مشروع مزرعة الرياح بحيرة تركانا Lake Turkana Wind farm Porject

ويسمى المشروع بحيرة توركانا لطاقة الرياح (LTWP) هو أكبر استثمار خاص في تاريخ كينيا. على مساحة 160 كيلومتر مربع وتقع في مقاطعة لوبيانغالاني، في مقاطعة مارسابيت، على بعد 545 كم تقريبًا، بطريق البر، شمال نيروبي، العاصمة الكينية(Globefeed.com,2018)، ويهدف إلى توفير 310 ميجاوات من طاقة الرياح منخفضة التكلفة إلى الشبكة الوطنية في كينيا، وهو ما يكفي لتوفير الكهرباء لمليون منزل. عند اكتمال المشروع، سيشمل المشروع 365 توربينًا للرياح، سعة كل منها 850 كيلواط. ونظام توزيع الشبكة الكهربائية المرتبط ومحطة فرعية عالية الجهد التي ستقوم بتوصيله بالشبكة الوطنية. يتم شراء الطاقة المنتجة بسعر ثابت من قبل شركة كهرباء كينيا (KPLC) على مدى 20 عامًا وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة (PPA) تم الانتهاء من بناء المشروع في يونيو 2017، بعد

32 شهرًا من بدء البناء في أكتوبر 2014، ولكن لم يتم الوصول إلى استخراج الطاقة المخطط لها والمولدة حتى أكتوبر 2018 (Kanyi,Wambugu, 2017).

تم التعاقد على امتياز شركة LTWP المشروع بصيغة البناء والتملك والتشغيلBOO لمدة 20 عاما ويبلغ رأسمال المشروع 732 مليون دولار يقسم إلى 21.0% أسهم للاتحاد المالي المستثمرين و79% قروض ومساعدات دولية من المؤسسات الدولية.

جدول (8) هيكل رأسمال شركة مشروع (LTWP)حتى 2014 –مليون دولار

الراعي صاحب الأسهم	الجهه/البلد	القيمة	من نسبة الأسهم
Industrial Development Corporation	جنوب أفريقيا	38.09	%25
Norfund	-	19.6	%13
VESTA WIND SYSTEMS	-	19.6	%13
Adwych International Ltd	بريطانيا	46.69	%31
أخرى	-	19.6	%13
أخرى	-	9.8	%7
الإجمالي		154	
الديون والمساعدات	الجهة المقرضة	القيمة	من نسبة القروض
AFDB	متعددة	174	%28.571
EADB	متعددة	6.2	%1.018
EIB	متعددة	248	%40.722
PTA BANK	متعددة	12.41	%2.038
AFD	ثنائية	62.1	%10.197
FMO	ثنائية	43.4	%7.126
KFW	ثنائية	25	%4.105
EU.AITF	ثنائية	6.83	%1.122
أخرى	تجارية	6.83	%1.122
الإجمالي		609	763

المصدر: من إعداد الباحث من بيانات موقع PPI البنك الدولي (World bank PPI LTWP,2014).

ومنح قدمت (حكومة هولندا - 10 ملايين يورو، الصندوق الاستئماني للبنية التحتية للاتحاد الأوروبي في أفريقيا (جزء من المفوضية الأوروبية) - 25 مليون يورو)

- **الضمانات**: تلزم (اتفاقية شراء الطاقة) مع شركة الطاقة الكينية المملوكة للحكومة لشراء كل الكهرباء التي تنتجها مزرعة الرياح، حتى لو لم تكن هناك حاجة إليها، أو في حالة توفر المزيد من مصادر الكهرباء الاقتصادية؛ "سيتم شراء الطاقة المنتجة بسعر ثابت من قبل شركة كهرباء كينيا (KPLC) على مدى 20 عامًا وفقًا لاتفاقية شراء الطاقة الموقعة(PPA)، (Lake Turkana Wind Power Project,2014)وعلاوة على ذلك، ولتخفيف هذه المخاطر أيضاً، قدم الصندوق الأفريقي للتنمية "ضمانة جزئية للمخاطر" تصل قيمتها إلى 20 مليون يورو (Project Finance International,2015). كما تتحمل الحكومة الكينية مسؤولية الخسائر الناجمة عن التأخير بسبب الأسباب السياسية أو فشل المشروع. *(Senelwa, Kennedy,2014)* ومن المحتمل بالتالي أن

يتم تمرير هذه التكاليف، وكذلك نفقات خط النقل، إلى دافعي الضرائب ومستهلكي الكهرباء الكينيين على رأس الكهرباء المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مستخدمي الكهرباء مقارنة بالمعدلات الحالية

- **الآثار الاقتصادية:** يعتبر LTWP أكبر استثمار خاص في كينيا في وقت صنعه. شركة LTWP أن مزرعة الرياح ستقلل من اعتماد كينيا على محركات الديزل ومحطات توليد الطاقة من الوقود الثقيل ومتوقع أن تستغني عن ذلك، استيراد الوقود إلى محطات الطاقة الحرارية، الذي يكلف دافع الضرائب الكيني 150 مليون دولار أمريكي سنويا. (Gachiri, John2014)ومن المتوقع أن يسهم المشروع مبلغ (35 مليون دولار أمريكي) سنويا أي ما يعادل (673 مليون دولار أمريكي)، في إيرادات الضرائب على مدى 20 سنة. خلال البناء، سيتم توظيف ما يقرب من 2500 عامل. بمجرد تشغيلها، ستستخدم محطة توليد الكهرباء 200 موظف بدوام كامل. تعريفة الطاقة تبلغ (7.52سنت يورو) لكل كيلووات في الساعة، تعتبر واحدة من أقل التعريفات الكهربائية في كينيا. وتشير التقديرات إلى أن كينيا ستوفر ما يصل إلى 120 مليون دولار سنوياً من تكلفة الوقود من خلال تقليل الاعتماد على محطات توليد الكهرباء من الديزل.**(Court, Alex 2015)**
- **الانتقادات قضايا حقوق السكان الأصليين:** تم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الخاص بشركة المشروع بحيث له أثر خطير على الرفاه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات المتضررة. من حيث خطط لبناء "مخيم" جديد ل 2500 عامل موقع البناء. ينص LTWP على أنه سيتم توظيف هؤلاء العمال المحليين، وتدريبهم على العمل. ومع ذلك، فإن هذا الجزء من شمال كينيا يفتقر إلى عدد كافٍ من الناس لتوفير العمالة، لذا سيلزم LTWP توظيف معظم هؤلاء العمال من خارج المنطقة المحلية، وفقًا لتقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، هناك عدد من التأثيرات السلبية المحلية المحتملة بسبب وصول 2500 عامل، وعمل البناء بشكل عام. وتشمل هذه: التلوث الثقافي؛ زيادة خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا، زيادة انعدام الأمن والنزاعات المجتمعية، تحديات إدارة القوى العاملة، الحوادث والمخاطر المهنية؛ السلوك غير الاجتماعي مثل السرقة، واستهلاك الكحول، وإنتاج مشروبات غير قانونية، وإدخال الجنس التجاري، تآكل الحياة الاجتماعية العادية على المدى الطويل، زيادة الطلب على الموارد الخشبية في منطقة بها "نقص حاد" بالفعل، مشاكل الصرف الصحي والتخلص من النفايات، انخفاض مساحة رعي الماشية. (EIB.org 2011)، ومع ذلك، فإن الآثار الاجتماعية الإيجابية للمشروع تفوق الآثار السلبية للمشروع، ويستمر المشروع في تقاسم منافعه مع المجتمعات المحلية من خلال مؤسسة رياح التغيير. تم إعلام بعض السكان المحليين بالمشروع في عام 2007، تم نقل 1180 شخص من قرية ساريما وتمت تسكينهم وأعرب شعب سامبورو عن تقديره للمشروع.(Lake Turkana Wind Power Station, 2018).

1- النتائج:

1- مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص في تناسب طردي مع عملية التنمية وتتزايد وتيرتها بسبب العولمة وسياسات الخصخصة وما تفرضه دواعي التنمية في ظل عجز مواد الحكومات لتلبية كل الاحتياجات التنموية.

2- بلوغ المشاريع النشطة من إجمالي مشاريع البنى التحتية بمشاركة القطاع الخاص إلى 94%ونسبة لا تتعدى 5% للمتعثرة والملغية يدل على نجاح تجربتها وفعاليتها بناءً وتشغيلا.

3- اتجاه القطاع الخاص للاستثمار في البنى التحتية بمشاركة القطاع العام بالتركيز على القطاعات المخصخصة بدرجة أكبر من غيرها مثل قطاع الكهرباء والطاقة ومالها من مميزات في ربحيتها العالية وقلة المخاطر المرتبطة بها بناءً وتشغيلا وسهولة ووضوح استرداد تكاليفها.

4- مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني ومستوى النمو الاقتصادي عاملان مهمان ومشجعان على الشراكة ولهذا كان لدول امريكيا اللاتينية النصيب لأكبر من مشاريع الشراكة في البنى التحتية بسبب قربها من مناطق الفوائض المالية الضحمة لشركات القطاع الخاص بأمريكيا الشمالية وبنوكها وأيضاً لمعدلات للنمو العالي التي امتازت بها والاستقرار الاقتصادي والسياسي لها ثم دول الاسيوية التي تمتاز بقوة النمو (النمور الاسيوية).

5- معدلات وقيم المشاريع في دول أفريقيا جنوب الصحراء تتصاعد بوتيرة عالية بحيث كان قيمة الفارق بين 1990-2000، 7.2 مليار دولار وبين 2000-2010، 24.4 مليار دولار بينما بين 2010-2017، 34 مليار دولار، مما يثبت نمو دور القطاع الخاص في التنمية هذه الدول.

6- بلوغ المشاريع المنتهية والنشطة نسبة 98% من إجمالي المشاريع لدول أفريقيا جنوب الصحراء يؤكد على نجاح تجربة مشاركة القطاع الخاص مع العام في التنمية وكفاءته.

7- بلوغ قطاعات الطاقة(كهرباء وغاز) نسبة 55% من الإجمالي يرجع لأن الطاقة هي الركيزة الاولى للتنمية عموما في ظل اقتصاديات دول أفريقيا جنوب الصحراء التي هي في نمو متسارع ثم قطاع النقل والمواصلات(طرق، سكك حديد، الموانئ) بنسبة 31.2% بينما الاضعف هو قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 1%، وذلك لصعوبة وتعقيد مخاطر الاستثمار به.

2- التوصيات:

1- محاولة الاستفادة من الشراكة في رفع الاعباء التنموية للدولة ولزيادة الكفاءة التشغيلية بدخول القطاع الخاص بكل قطاعات البنى التحتية التي تعاني من ضعف الاداء وتحتاج لتمويل عالي.

2- التركيز على تقديم التسهيلات والضمانات بدخول القطاع الخاص في قطاعات الاتصالات والطاقة ذات القابلية العالية لاستثمار بها مع أيضاً محاولة تذليل العقبات والمعوقات التي تجابه دخول القطاع الخاص للشراكة في قطاعات البنى التحتية الأخرى بتقديم ضمانات اكثر واعفاءات جمركية وضريبية.

3- محاولة خلق مناخ مناسب بتدعيم القاعدة الاستثمارية المتينة لمشاريع الشراكة بتوفير الهياكل القانونية لها والقواعد والاجراءات وتوحيدها وتوفير استقرار اقتصادي في ثبات معدلات التضخم وسعر الصرف والفائدة واستقرار سياسي وامني لنمو الشراكة وتعزيزها وجذب القطاع الخاص لها وبقوة.

4- نجاح تجربة الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية بدول أفريقيا جنوب الصحراء بحيث بلغت المشاريع النشطة والمنتهية 98% يؤكد نجاح التجربة فيها، وهذا يستلزم أيضاً تعزيز علاقات التشابك بين القطاع الخاص لكل دولة ممن دول المنطقة ببعضها البعض لرفع مستوى كفاءة القطاع الخاص في مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء.

5- البيئة الجغرافية والاقتصادية المتشابهة لدول أفريقيا جنوب الصحراء تخلق نوع من تشابه البنية التحتية المطلوبة لعملية التنمية، مما يتطلب تشارك وتكامل دول المنطقة بقطاعها الخاص في عمل مشروعات بنية تحتية مشتركة تتعدى القطر الواحد.

6- يجب عمل دراسات وبحوث في مجال، قياس أثر مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص على النفقات العامة وعلى كفاءة البنية التحتية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وأيضاً دراسة حول امكانية التكامل بين القطاع الخاص لدول أفريقيا جنوب الصحراء في مشاريع البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص.

3- قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم أحمد إبراهيم – آليات فض المنازعات والتحكيم في عقود BOT. مركز تحكيم كلية حقوق عين شمس – القاهرة 2000.
- ايهاب الدسوقي- التخصصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية – دار النهضة العربية. القاهرة 1995.
- البنك الدولي- البنية الأساسية من أجل التنمية – ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر – مطابع الأهرام التجارية – قليوب 1994.
- البنك الدولي مشاريع البنية الاساسية بمشاركة القطاع الخاص، موقع البنك الدولي، ، http: //ppi.worldbank.org/methodology/glossary
- البنك الدولي، المواضيع: السياق: عرض عام للشراكات بين القطاعين العام والخاص. موقع البنك الدولي،. http: //www.albankaldawli.org/ar/topic/publicprivatepartnerships/overview
- البنك الدولي، مشاريع البنية الاساسية بمشاركة القطاع الخاص، المشاريع، مشروع مزرعة بحيرة توركانا، موقع البنك الدولي https: //ppi.worldbank.org/snapshots/project/aldwych-lake-turkana-wind-farm-623
- جمال الدين نصار- عمليات البناء والتشغيل والتحويل (BOT). مارس 2000.
- حكومة دبي، الامارات العربية المتحدة، الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، الدائرة المالية أبريل 2010، ص4.
- على توفيق الصادق – جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية- معهد الدراسات الاقتصادية.أبو ظبى. 1995.
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية- الأدوار المتغيرة للدولة –– العدد163 مطبوعات اليونسكو مارس 2000.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (رأي)، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إحالة رقم 2/09، ص11. -http: //www.cese.ma/Documents/PDF/Saisines/S-9-2014 projet-loi-contrats-de-partenariat-public-prive/Avis-S-9-2014-VA.pdf
- محمد سمير زكى- نظام التشييد والإدارة والتحول BOT – المركز الاستشاري الدولي للبحوث – القاهرة 1999.
- محمد متولى دكروري، (دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية)، وزارة المالية، الادارة العامة للبحوث المالية، ملف رقم 101، جمهورية مصر.
- ميرانا خالد محمد العقيل، نشوى مصطفى(أثر الأنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية في دعم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية- كلية ادارة الاعمال، رسالة بكالوريوس، 2015.
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – آليات العمل لمشروعات مشاركة القطاع الخاص – مشروع التطوير المؤسسي والتنظيمي لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي بمصر (LIRR II)- كيمونكس مصر. القاهرة 2002.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Court, Alex (29 January 2015). "Will Africa's Biggest Wind Power Project Transform Kenya's Growth?". Cable News Network. Retrieved 18 February 2015

- EIB.org (November 2011). "Lake Turkana Wind Power Project, Kenya: Environmental and Social Impact Assessment Study Report, 2009 Updated in 2011
- Gachiri, John (17 December 2014). "Danish Firm Says 365 Turkana Turbines Order Largest In Its History". The EastAfrican. Nairobi. Retrieved 18 February 2015.
- Globefeed.com (27 February 2018). "Distance between Nairobi Central, Nairobi, Kenya and Lake Turkana Wind Farm, C77, Kenya". Globefeed.com. Retrieved 27 February2018.
- Kanyi, Wambugu (23 March 2017). "Sh70 billion Lake Turkana wind power project almost complete". The Star (Kenya). Nairobi. Retrieved 27 February 2018.
- Kellenberg, D. K. (2004). "General Equilibrium Effect of Infrastructure on Multinational Corporations, Growth and Pattern of Trade."
- Lake Turkana Wind Power Project (August 2014). "Lake Turkana Wind Power Project Profile: Cached File". Archive.org Originally by Ltwp.co.ke. Retrieved 27 February 2018.
- Lake Turkana Wind Power Station (27 February 2018). "Winds of Change | Lake Turkana Wind Power". Ltwp.co.ke. Retrieved 27 February 2018.
- Munnell, A. H. and L. M. Cook (1990). "How Does Public Infrastructure Affect Regional Economic Performance?" New England economic review (Sep): 11-33.
- Project Finance International (31 December 2015). "Lake Turkana gets up to speed". Pfie.com (PFI Yearbook 2015). Retrieved 27 February 2018.
- Röller, L.-H. And L. Waverman (2001). "Telecommunications Infrastructure and Economic Development: A Simultaneous Approach." American economic review 91(4): 909-923.
- Senelwa, Kennedy (14 June 2014). "$250m for Lake Turkana Wind Power Project". The EastAfrican. Nairobi. Retrieved 18 February 2015.
- Wikipedia,Sub-Saharan_Africa. https: //en.wikipedia.org/wiki/Sub-Saharan_Africa#cite_note-2

Geographical and sectorial distribution of infrastructure projects by private participation in the world and sub-Saharan Africa for the period 1990-2017

Abstract: The paper examines geographical distribution and sectorial distribution in the world and sub-Saharan Africa for infrastructure projects, which are held with the participation of the private sector. The problem of the study is the growing demand for development services, especially infrastructure services and facilities, to meet the requirements of economic development and the shortage of resources for the public sector. aims to show the strength and success of the experience of infrastructure projects with the participation of the private sector in the world and the countries of sub-Saharan Africa, and monitoring and clarifying the geographical and sectorial distribution to explain which group of countries and which sectors received a larger share, The paper's hypothesis is that there has been a marked increase in investment in infrastructure with the participation of the private sector in the period 1990-2017. Private sector investments are concentrated in the fast-yielding sectors and the ease and clarity of ways of retrieving returns in the period under study. The most important results, reaching active projects of the total infrastructure projects with the participation of the private sector to 94% and not exceeding 5% of the world's 98% of the world's sub-Saharan countries, indicates the success of their experience and effectiveness of the construction and operation, The private sector's tendency to invest in infrastructure by focusing on sectors that are more privatized than others, such as the energy, electricity and telecommunications sectors, are characterized by their high profitability and low risk related with their construction, operation, ease and clarity of cost recovery, The paper recommended the necessity to invest by focus of the on facilities and guarantees to enter the private sector in the sectors of communications and energy with high potential for investment Also try to solve the obstacles facing private sector access to partnership in other infrastructure sectors by providing more guarantees and customs and tax exemptions, create an appropriate environment by strengthening the investment base of partnership projects by providing legal structures, rules and procedures and unifying them, provide economic stability in the rate of inflation and exchange rate and interest and political stability and security for the growth of partnership and strengthen and attract the private sector to them, strengthen the inter-private relations between the sub-Saharan African countries to enhance the efficiency, participation and integration of the private sector in joint infrastructure projects that transcend one country in a similar geographical and economic environment and development objectives.

Keywords: infrastructure, infrastructure projects with private sector participation PPI, economic development.